تحليل تطور الايرادات العامة في العراق وأهميتها في ضوء بعض المؤشرات المالية للمدة (1990-2016)

أ. د. موسى خلف عواد & علا حسين مهدي

جامعة القادسية / كلية الادارة والاقتصاد

المستخلص

تعد الايرادات العامة بكونها مجموع الأموال التي تحصل عليها الحكومة العراقية سواءً كانت إيرادات سيادية أم غير سيادية من مصادر أخرى، وقد جاء هذا البحث للتعرض على واقع تلك الايرادات وتطورها في ضوء بعض المؤشرات المالية المتمثلة بمدى قدرة الحكومة العراقية في توظيفها حسب أنواعها ونسب تغطيتها فضلا عن مدى مساهمة كل منها في إجمالي الايرادات العامة، وقد تم التوصل الى مجموعة من الاستنتاجات كان من أهمها هيمنة الايرادات من النفط الخام بكونها المصدر الأساس في تمويل الموازنة العامة للدولة العراقية وتكوينها نحو نصف الناتج المحلي الاجمالي وكان نموها الأسرع من نمو الايرادات الضريبية خلال مدة البحث فضلا عن إن قدرة الايرادات النفطية في توظيف الموارد المالية هي الأكبر في هذا المجال مقارنة وقدرة الايرادات الضريبية والاخرى.

Abstract

The general revenues are considered to be the sum of the funds received by the Iraqi government, whether sovereign or non-sovereign revenues from other sources. This research came in view of the reality of these revenues and their development in light of some financial indicators of the extent of the Iraqi government's ability to employ them according to their types and coverage rates The extent of their contribution to the total public revenues, has been reached a set of conclusions was the most important dominance of revenues from crude oil as the main source of funding for the general budget of the Iraqi state and composition of about half of GDP and its growth families The growth of tax revenue during the period of research, as

well as the ability of oil revenues in the recruitment of financial resources is the largest in this area compared to the ability of tax revenue and other.

المقدمة

بالنظر لإدراك معظم البلدان النامية أهمية الخروج من التخلف والفقر كان لابد من الاهتمام بالتوجه نحو زيادة الإيرادات العامة من مصادرها الرئيسة أم من خلال إيجاد مصادر ثانوية أخرى لتمويل موازناتها ، ونظراً لما يعانيه العراق من تقلبات كبيرة أصابت إقتصاده لاسيما خلال العقود الثلاثة السابقة ونظراً لما أفرزته الحروب من نتائج ومشاكل تمويلية وما آلت إليه من تدمير للبنى التحتية، ناهيك عن العقوبات الاقتصادية التي أصابت عملية التنمية خاصة من جهة، وبوصفه اقتصاداً ريعياً يعاني منذ عقود من التقلب في أسعار النفط العالمية، من جهة أخرى، فضلا عن مجموعة التحديات ومنها الامنية التي رافقت مسيرة الاقتصاد أسهمت بالوقوف عائقا دون تطوير قطاعات التنمية الاقتصادية فيه جميعها عوامل أسهمت بتقلب الايرادات العامة سواءً النفطية أم غير النفطية المتمثلة بالضرائب على وجه الخصوص.

وتكمن أهمية البحث من خلال الدور الذي تلعبه الايرادات العامة باشكالها المختلفة ومدى استقرارها. في الوصول الى الاتجاهات المناسبة والظروف التي يمر بها الاقتصاد العراقي ومدى مساهمتها في الناتج المحلي الاجمالي ونسب تغطيتها فضلا عن مدى قدرة الحكومة في الاعتماد على تلك الايرادات وانواعها.

مشكلة البحث

نظرا لاتصاف الاقتصاد العراقي بالاقتصاد الريعي ومايشكله فيه قطاع النفط النسب الاكبر في تمويل الايرادات العامة، فان ذلك يساهم حتما في تعرض تلك الايرادات بمجملها الى التقلبات المستمرة ومن ثم التاثير في تقلب نمو الناتج المحلي الاجمالي والتاثير في مصادر تلك الايرادات.

هدف البحث

يسعى البحث الى مايأتي:

1- الوقوف على طبيعة الايرادات العامة واتجاهات تطورها .

2- التركيز على تحليل مسار الايرادات العامة ونموها في الاقتصاد العراقي في ضوء بعض المؤشرات المالية للمدة (1990-2016).

فرضية البحث

ينطلق البحث من فرضية مفادها: (إن الايرادات العامة بأشكالها المختلفة في العراق تتعرض الى التقلب بسبب التقلبات في اسعار النفط العالمية دون حصول التقلب في حجم الايرادات العامة الاخرى ومنها الضريبية).

الحدود المكانية والزمانية

- الحدود المكانية: العراق.
- الحدود الزمانية: المدة (1990-2016).

منهجية البحث

إعتمد البحث المنهج الاستقرائي والاستنباطي في تحليل واقع الايرادات العامة من جهة وتحليل تطور ونمو اقسامها النفطية والايرادات الاخرى لاسيما الضريبية منها واستنباط النتائج من خلال استخدام بعض المؤشرات المالية.

هيكلية البحث

من أجل الوصول الى اهداف البحث ولاثبات ماجاء بفرضيته، جرى تقسيمه على ثلاثة ، ويتبع ذلك خاتمة لأهم الاستنتاجات والتوصيات وكما يأتي:

المبحث الاول: تحليل تطور إجمالي الايرادات العامة ونموها السنوي

المبحث الثاني: تحليل تطور الايرادات النفطية واهميتها في ضوء بعض المؤشرات المالية

المبحث الثالث: تحليل تطور الايرادات الضريبية واهميتها في ضوء بعض المؤشرات المالية

المبحث الرابع: تحليل تطور الايرادات الاخرى واهميتها في ضوء بعض المؤشرات المالية

المبحث الاول: تحليل تطور إجمالي الايرادات العامة ونموها السنوي

تعد الايرادات العامة بوصفها أحد مكونات الموازنة العامة للدولة العراقية وبمثابة جزء مهم من أداة السياسة المالية فمن خلالها يمكن الوقوف على أهميتها والأسباب التي تجعلها أن تصل إلى مستوى معين من التطور والنمو, إذ يتضح من خلال الجدول(1) الزيادة المستمرة في إجمالي الايرادات العامة خلال مدة البحث(1990–2016) فبعد أن بلغت قيمتها نحو(8491) مليون دينار عام 1990 إزدادت لتصل إلى (54323100) مليون دينار عام 2016 وبمتوسط نمو سنوي بلغ للمدة كلها نحو(71.2%)، ويعزى هذا النمو نتيجة لنمو متوسط المدتين الفرعية الأولى (1990–2003) والبالغ نحو(126.7%) والمدة الفرعية الثانية (2004–2016) والبالغ نحو(15.7%) ومنه يتضح تفوق متوسط النمو في المدة الفرعية الأولى على متوسط النمو في المدة الفرعية الثانية وبفارق(111) نقطة مئوية, ويعزى السبب الرئيسي في ذلك إلى تزايد حجم الايرادات النفطية من (4100) مليون دينار عام 1990 إلى (15728400) مليون دينار عام 2003 وبمتوسط نمو سنوي بلغ نحو(190.6%) خلال المدة الأولى (1990–2003) على أثر رفع العقوبات الإقتصادية جراء إستئناف تصدير النفط الخام بموجب مذكرة النفط مقابل الغذاء والدواء، الأمر الذي أدى الى زيادة الحصيلة من إيرادات النفط خلال المدة الفرعية الأولى.

وعلى أثر التقلبات في أسعار النفط بين الارتفاع والانخفاض بلغ متوسط النمو للإيرادات النفطية نحو(14 %) وبالتالي التأثير في انخفاض النمو السنوي للإيرادات العامة وصولاً الى متوسط نمو سنوي بلغ نحو(15.7%) للمدة الفرعية الثانية، وهذا يعد نتيجة طبيعية للتغيرات في أسعار النفط العالمية، الأمر الذي يؤدي الى الاختلال في حجم الموارد المالية.

لقد كان ذلك التقلب على حساب النمو السنوي للإيرادات الضريبية وتراجع متوسط النمو فيها من (0.8%) خلال المدة الفرعية الأولى(1990–2003) إلى(0.5%) لمتوسط المدة الثانية(2016–2004) يقابله في ذلك تنامي إجمالي الايرادات الأخرى المتمثلة بالقروض والرسوم فضلاً عن ايجارات أملاك الدولة التي تشكل فيها النمو مجتمعة متوسط نمو للمدة كلها بلغ نحو(64.1%)، وبالتالي التأثير في انخفاض النمو السنوي للايرادات العامة وصولا الى متوسط نمو بلغ نحو (15.7%) للمدة الفرعية الثانية، وهذا يعد نتيجة طبيعية للتغيرات في اسعار النفط الخام العالمية ، الامر الذي يؤدي الى الاختلال في حجم الموارد، فضلا عن ان النمو في الايرادات النفطية كان أسرع من نمو الايرادات الضريبية خلال مدة البحث بالنظر للدور الكبير للإيرادات النفطية في تغطية وتمويل النفقات العامة وقصور النظام الضريبي في تغطية تلك النفقات، إذ إن حصيلة النمو المرتفعة في مجال الايرادات العامة جاءت انعكاساً

للنمو المتسارع في مجال النمو السنوي للإيرادات النفطية لاسيما في المدة الفرعية الأولى وإن كان هناك بعض التقلب في بعض السنوات.

جدول (1)

تطور الايرادات العامة ونموها السنوي في العراق للمدة (1990-2016)

النسبة : مئوية **القيمة: مليون دينار**

السنة	الايرادات النفطية	النمو السنوي	الايرادات الضريبية	النمو السنوي	الايرادات الاخرى	النمو السنوي	اجمالي الايرادات العامة	النمو السنوي
1990	4100		1156.5		3234.5		8491	
1991	2000	-51.2	664	-0.4	1564	-51.6	4228	-50.2
1992	2200	10	1046.4	0.6	1800.6	15.1	5047	19.4
1993	2900	31.8	2657	1.5	3440	91	8997	78.3
1994	5000	72.4	9331.4	2.5	11327.6	229.3	25659	185.2
1995	27200	444	42619	3.6	37167	228.1	106986	317
1996	57700	112.1	61797	0.4	58516	57.4	178013	66.4
1997	199900	246.4	125203	1	85434	46	410537	130.6
1998	169000	-15.5	203038	0.6	148392	73.7	520430	26.8
1999	234600	38.8	327424.5	0.6	157040.5	5.8	719065	38.2
2000	458200	95.3	444921	0.4	229913	46.4	1133034	57.6
2001	580200	26.6	534697.5	0.2	174348.5	-24.2	1289246	13.8
2002	1059500	82.6	585267	0.1	326358	87.2	1971125	52.9
2003	15728400	1384.5	55743	-0.9	201383	-38.3	15985526	711
90-03		190.6		0.8		58.9		126.7
2004	32593000	107.2	200684	2.6	195166	-3.1	32988850	106.4
2005	39448500	21	465417.4	1.3	521822.6	167.4	40435740	22.6
2006	46873200	18.8	533189.3	0.1	1649155	216	49055544	21.3
2007	51949300	10.8	647900.6	0.2	2367648	43.6	54964849	12
2008	76297000	46.9	938845	0.4	3405195	43.8	80641040	46.7
2009	50190200	-34.2	1179205	0.3	3874122	13.8	55243526	-31.5
2010	63594200	26.7	1087207	-0.1	5496816	41.9	70178223	27
2011	98241600	54.5	1297578	0.2	4449910	-19	1.04E+08	55.3
2012	111326200	13.3	1658538	0.3	6832485	53.5	119817224	9.9
2013	105450700	-5.3	1947620	0.2	6441755	-5.7	113840076	-5
2014	100778300	-4.4	2006298	0	2602402	-59.6	105553850	-7.3
2015	78649000	-22	1988768	0	13410632	415.3	94048400	-10.9
2016	38269022	-51.3	2990886	0.5	13063192	-2.6	54323100	-42.2
2004-2016		14		0.5		69.6		15.7
1990-2016		102.3		0.6		64.1		71.2

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الملحق (1)

إن هذا التزايد الواضح في إجمالي الايرادات العامة لم يكن على وتيرة واحدة نظراً للتقلبات في نموها السنوي ويمكن ملاحظة ذلك من خلال الشكل(1) الآتي الذي يتضح منه حجم ذلك التقلب خلال مدة البحث (1990-2016):

شكل (1)
النمو السنوي للايرادات العامة في العراق خلال المدة (1990-2016)

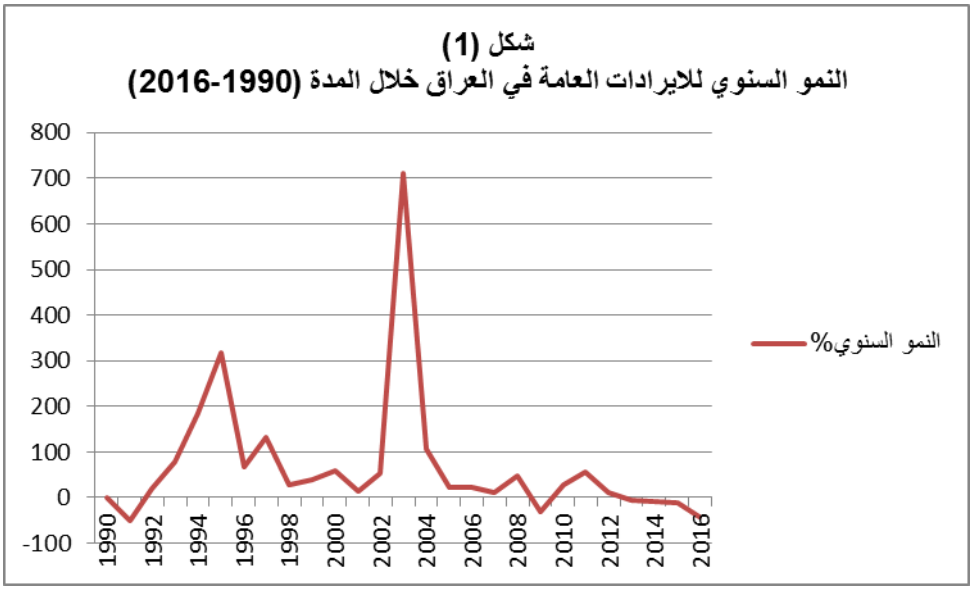

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (1)

المبحث الثاني: تحليل تطور الايرادات النفطية واهميتها في ضوء بعض المؤشرات المالية

يحتل قطاع النفط أهميه كبيرة في الإقتصاد الوطني العراقي بوصفه إقتصاداً ريعياً معتمداً على الايرادات من النفط الخام, ويعد العراق من البلدان الرئيسية المنتجة للنفط الخام سواءاً على المستوى العالمي أم على المستوى الإقليمي نظراً لإمتلاكه احتياطي مؤكد يقدر (143.1) مليار برميل عام 2015[1]، وهو ما يشكل أكبر ثالث احتياطي على مستوى العالم بعد المملكة العربية السعودية وايران [2]،ولأجل ذلك يمكن الوقوف على مايأتي:

المطلب الأول: تحليل تطور الايرادات النفطية ونموها السنوي.

وبهدف الإلمام بما يسعى اليه البحث في مجال دور وأهمية الايرادات النفطية يتضح من الجدول(2) انها إزدادت من (4100) مليون دينار عام 1990 الى نحو(38269022) مليون دينار عام 2016 وبمعدلات نمو سنوية ازدادت من (51.2%-)عام 1991 الى نحو(54.5%-) عام 2011 ، ومن ثم بالتراجع الى نحو (51.3%-) عام 2016 محققة لطول مدة البحث المدروسة (1990-2016) متوسط نمو سنوي بلغ نحو(102%) متعرضا ذلك الحجم الى تقلبات مستمرة بسبب التقلبات في أسعار النفط العالمية والتحديات التي رافقت إنتاجه بدءاً بانعكاسات الحرب العراقية الايرانية وما أحرزته من نتائج أثرت سلباً في المنشأت النفطية ومالحقها من تراجع في حجم الايرادات منه خلال عقد التسعينات بسبب العقوبات الإقتصادية والتجارية بعد غزو الكويت عام 1990[3] أثناء حرب الخليج الأولى وما تبعها من

إنعكاسات أخرى ساهمت إيجابياً بزيادة تلك الايرادات على أثر استئناف تصدير النفط الخام عام 1996 ، فكان ذلك حصيلة كل التطورات خلال المدتين الفرعيتين الآتيتين:

ففي المدة الفرعية الاولى(1990–2003) وبعد استئناف عملية الصادرات من النفط الخام على أثر توقيع العراق لمذكرة التفاهم مع الأمم المتحدة عام 1996 والتي بموجبها سمح للعراق بتصدير جزء من نفطه الخام مقابل الحصول على المستلزمات الطبية والأغذية حتى أسهم ذلك بارتفاع الصادرات من النفط عام 1997 الى نحو(45%) مقارنة ما جاء في عام 1996[4] وبلوغ الايرادات النفطية عام 2002 نحو(1059500) مليون دينار، وقد إرتفعت الحصيلة من إيرادات النفط الخام من(27200) مليون دينار عام 1995 الى نحو(15728400) مليون دينار عام 2003 واستقرار متوسط النمو للمدة المذكورة ب(190.6) على الرغم من تراجع حجمها عام 1998 وانخفاض النمو السنوي الى نحو(15.5%–) للعام المذكور نظراً لانخفاض أسعار النفط العالمية في ذلك العام وتحسين ارتفاعها في السنوات اللاحقة وصولاً الى ما قيمته من ايرادات بلغت نحو(15728400) مليون دينار في نهاية تلك المدة وعلى أثر زيادة الانتاج من النفط لاسيما بعد موافقة العراق على البرنامج الغذائي الصادر من الامم المتحدة الرقم(986) عام 1999[5].

أما خلال المدة الفرعية الثانية (2004–2016) ونظراً للتطورات الايجابية التي رافقت تلك المدة ومنها رفع الحضر عن صادرات النفط العراقية ومن ثم توقف اجراءات العقوبات الإقتصادية التي رافقت المدة الفرعية السابقة ,زادت الحصيلة من تلك الايرادات من (32593000) مليون دينار عام 2004 الى نحو(78649000) مليون دينار عام 2015 وانخفاض الى(38269022)مليون دينار عام2016 محققة في المتوسط نمواً سنوياً بلغ نحو(14.0%) وإن كان أقل من مستوى النمو السنوي في المدة السابقة وبفارق(176.6) نقطة مئوية نظراً للزيادات المستمرة في المدة الأولى وتقلبها في المدة الثانية، إلا ان الحصيلة من قيم تلك الايرادات كانت مرتفعة قياساً بالمدة الفرعية السابقة ,فضلاً عن تعرض المدة الثانية بعد البحث الى مجموعة من الصدمات في مجال الانتاج من النفط نظراً لما خلفه الإحتلال الأمريكي والهجمات الارهابية من تدمير شامل لهذا القطاع النفطي[6]

جدول (2)

أهمية الايرادات النفطية في ضوء بعض المؤشرات المالية في العراق للمدة (1990–2016)

السنة	الايرادات النفطية	النمو السنوي%	الايرادات العامة	النمو السنوي%	GDP بالاسعار الجارية	النفقات العامة	الايرادات النفطية/ GDP	الايرادات النفطية/ الايرادات العامة	الايرادات النفطية/ النفقات العامة
1990	4100		8491		55926.5	14179	7.3	48	28.9
1991	2000	-51.2	4228	-50.2	42451.6	17497	4.7	47	11.4
1992	2200	10	5047	19.4	115108.4	32883	1.9	44	6.7
1993	2900	31.8	8997	78.3	321646.9	68954	0.9	32	4.2
1994	5000	72.4	25659	185.2	1658326	199442	0.3	19	2.5
1995	27200	444	106986	317	6695843	690783	0.4	25	3.9
1996	57700	112.1	178013	66.4	6500925	542541	0.9	32	10.6
1997	199900	246.4	410537	130.6	15093144	605802	1.3	49	33
1998	169000	-15.5	520430	26.8	17125848	920501	1	32	18.4
1999	234600	38.8	719065	38.2	34464013	1033552	0.7	33	22.7
2000	458200	95.3	1133034	57.6	50213700	1498700	0.9	40	30.6
2001	580200	26.6	1289246	13.8	41314569	2069727	1.4	45	28
2002	1059500	82.6	1971125	52.9	41022927	2518285	2.6	54	42.1
2003	15728400	1384.5	15985526	711	29585789	4901961	53.2	98	320.9
1990-2003		190.6		126.7			5.5	42.7	40.3
2004	32593000	107.2	32988850	106.4	53235359	31521436	61.2	99	103.4
2005	39448500	21	40435740	22.6	73533599	30831142	53.6	98	128
2006	46873200	18.8	49055544	21.3	95587955	38806579	49	96	120.8
2007	51949300	10.8	54964849	12	111455813	39308348	46.6	95	132.2
2008	76297000	46.9	80641040	46.7	157026062	67277197	48.6	95	113.4
2009	50190200	-34.2	55243526	-31.5	130643200	55589721	38.4	91	90.3
2010	63594200	26.7	70178223	27	162064566	70134201	39.2	91	90.7
2011	98241600	54.5	108989089	55.3	217327107	78757667	45.2	94	124.7
2012	111326200	13.3	119817224	9.9	254225491	105139576	43.8	93	105.9
2013	105450700	-5.3	113840076	-5	271091778	119127556	38.9	93	88.5
2014	100778300	-4.4	105553850	-7.3	260610438	112181126	38.7	96	89.8
2015	78649000	-22	94048400	-10.9	209491918	70397500	37.5	84	111.7
2016	38269022	-51.3	54323100	-42.2	196536351	52303100	19.5	70	73.2
2004-2016		14		15.7			41.7	91.9	105.6
1990-2016		102.3		71.2			23.6	65.56122	71.8

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الملحق (1)

كان لها تأثيراً سلبياً في حصيلة الإيرادات من النفط ونموه الذي تراجع من(21%) عام 2005 الى(10.8%) عام 2007, ومعاودة ارتفاعه عام 2008 بمعدل نمو سنوي بلغ نحو(46.9%) وبسبب

تعرض هذا القطاع لصدمة الاسعار وانخفاضها في عام 2009 الى نحو(59.4)للبرميل الواحد تراجعت الحصيلة منه ومن ثم نموه السنوي الى(34.2%) عام2009 وبسبب معاودة الاسعار الى الارتفاع عامي(2011-2012) وصولاً الى نحو(108)، و(106) دولار للبرميل الواحد لكل منهما على التوالي ومن ثم زيادة حجم صادرات النفط الخام من (1890) الف برميل يومياً عام 2010 الى نحو(2430,2146) برميل يوميا للعامين(2012,2011)([7]) على التوالي لكل منهما، أدى ذلك بطبيعة الحال الى زيادة الايرادات النفطية من(63594200) مليون دينار عام 2010 الى(111326200) مليون دينار عام 2012() وبمعدلات نمو سنوية بلغت نحو(54.5%) عام 2011 و(13.3%) عام 2013 بعد ان كانت بمعدل نمو سنوي سلبي عام 2009 بلغ نحو(34.2%-) ، ويعد التراجع الذي حصل في أسعار النفط بدءاً من(103.6) دولار للبرميل الواحد عام 2013 ومن ثم الى(94.5) دولار للبرميل الواحد عام 2014 والى(47.8) دولار للبرميل الواحد عام 2015 انخفضت الصادرات النفطية ومن ثم العائدات(الايرادات) منها الى(100778300) مليون دينار عام 2014 والى(78649000) مليون دينار عام 2015 وبمعدل نمو سلبي للعام المذكور بلغ نحو(22.0%) ومن ثم الى نحو(51.3%) عام 2016، والشكل (2) الآتي يبين حقيقة التقلبات في نمو الايرادات النفطية.

شكل (2) النمو السنوي للايرادات النفطية في العراق خلال المدة (2016-1990)

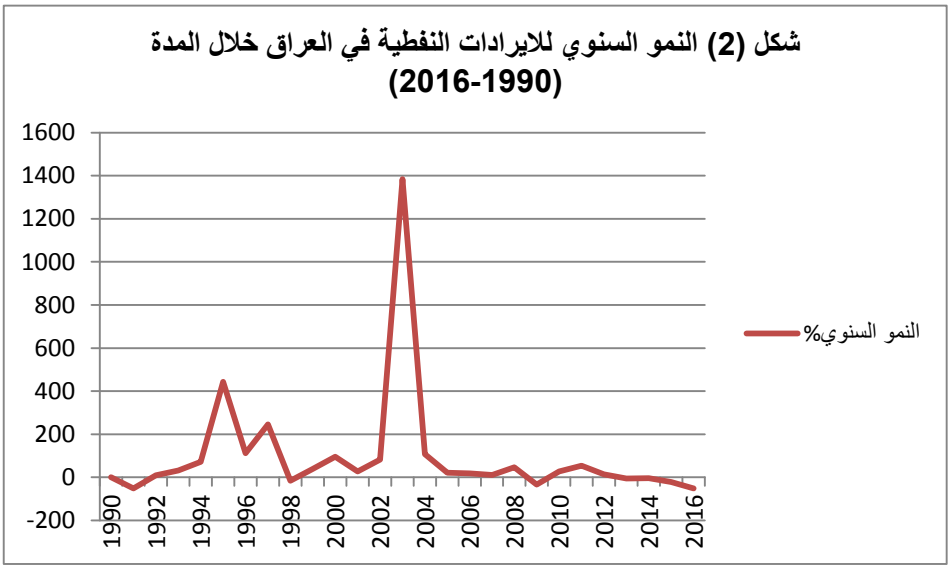

8

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (2)

المطلب الثاني: تحليل اهمية الايرادات النفطية في ضوء بعض المؤشرات المالية

لغرض معرفة الدور الذي تلعبه السلطة المالية من خلال عوائدها من النفط الخام وامكانياتها في توظيف تلك الموارد سواءً كانت في تمويل النفقات العامة في مساهمتها في الايرادات العامة ,ام من خلال نسبتها الى الناتج المحلي الإجمالي ,فأنه لابد من تحليل المؤشرات من خلال التمعن في الجدول(2) نفسه وكما يأتي:-

أولاً: مؤشر قدرة الحكومة في توظيف الايرادات النفطية.

ويقاس هذا المؤشر من خلال النسبة المئوية للايرادات النفطية الى الناتج المحلي الاجمالي، والجدول(2) سابق الذكر يوضح مدى التقلب في نسب هذه المعيار خلال المدة المدروسة كلها (1990-2016) ، فبعد أن كانت الايرادات النفطية تمثل ما نسبته (7.03%) من الناتج المحلي الإجمالي عام 1995 إزدادت لتصل الى(19.5%) في نهاية المدة كلها عام 2016 وبمتوسط لها بلغ نحو (23.6%) ، فقد كانت منخفضة نحو (5.5%) كمتوسط للمدة الفرعية الأولى(1990-2003) ومرتفعة أيضاً نحو (41.7%) خلال المدة الفرعية الثانية (2004-2016)، وقد كان هذا الانخفاض والارتفاع مرتبطا بالتقلبات في اسعار النفط الخام والتحديات التي رافقت انتاج وتصدير النفط لاسيما خلال المدة الفرعية الاولى (1990-2003) على اثر العقوبات الاقتصادية التي فرضتها الامم المتحدة آنذاك، بينما كان الارتفاع في نسبة المؤشر قيد التحليل يوعز الى الارتفاع في أسعار النفط العالمية من نحو(23.7) دولار للبرميل عام 2001[9] الى(103.6) دولار للبرميل عام 2013[10]

ومن ثم زيادة انتاج النفط الخام من (2586) الف برميل يوميا 2001عام[11] الى(3482.0) الف برميل يومياً 2015 فضلاً عن زيادة النفقات العامة من (14179) مليون دينار عام 1990 الى(112181126) مليون دينار عام 2014 وبشكل عام ان المتوسط في نسبة الايرادات الى الناتج المحلي الإجمالي للمدة كلها (1990-2016) والبالغة نحو(23.6%) تعكس مدى أمكانية الحكومة العراقية على التأثير من خلال الايرادات النفطية وقدرتها في توظيف تلك الموارد.

ثانياً: مؤشر تغطية الايرادات النفطية

ويعد هذا المؤشر مهماً في بيان مدى قدرة الحكومة من خلال ايراداتها النفطية على تمويل النفقات العامة , ويجري ذلك من خلال نسبة الايرادات النفطية الى النفقات العامة، ولدى امعان النظر في البيانات الواردة في الجدول(2) السابق نفسه الى أن ما تشكله نسبة الايرادات النفطية الى النفقات العامة بلغت في المتوسط ما نسبته(71.08%) كمتوسط للمدة المدروسة كلها (1990-2016) والتي جاءت ممثلة لكل

من المدة الفرعية الأولى (1990–2003) كمتوسط خلالها بلغ نحو (40.03%) ، والمدة الفرعية الثانية (2004–2016) لمتوسط خلالها أيضاً نحو(105.6%) والتي يتضح منها في خلال السنوات (1995–1997) إن ارتفاع نسبة تمويل الايرادات النفطية للنفقات العامة من (2.5%) عام 1995 الى نحو(33%) عام 1997جاء بسبب استئناف تصدير النفط آنذاك، بينما جاء انخفاضها عام 1998 الى نحو(32%) نظراً لانخفاض أسعار النفط العالمية، اذ بلغ سعر برميل النفط في الأسواق العالمية نحو(10.17) دولار للبرميل الواحد.

ويعود الارتفاع في النسب خلال المدة الفرعية الثانية الى زيادة عائدات العراق من النفط الخام خلال تلك المدة، أذ كانت في حالة تقلب بسبب التقلبات في اسعار النفط الخام التي تم الاشارة اليها سلفاً فضلاً عن انخفاض حصيلة الحكومة من الايرادات الضريبية.

ثالثاً: مؤشر مساهمة الايرادات النفطية

ومن خلال هذا المؤشر يمكن التعرف على الأهمية النسبية للإيرادات النفطية في الايرادات العامة ، إذ تشير بيانات الجدول(2) نفسه الى التقلب الواضح في هذه المساهمة والبالغة كمتوسط لمدة الدراسة كلها (1990–2016) نحو (65.5%) وبنسبة (42.7%) لمتوسط للمدة الفرعية الأولى (1990–2003) وزيادتها الى نحو(91.9%) كمتوسط للمدة الفرعية الثانية (2004–2016) نظراً لارتفاع اسعار النفط وزيادة العائدات منه خلال تلك المدة أي (الثانية) وان كانت هناك بعض التقلبات في تلك النسبة ارتفاعاً تارة وانخفاضاً تارة اخرى أنسجاماً والتغيرات المشار اليها سلفاً.

المبحث الثالث: تحليل تطور الايرادات الضريبية وأهميتها في ضوء بعض المؤشرات المالية.

تعد الايرادات الضريبية من أحد عناصر الايرادات العامة وكأداة من أدوات السياسة المالية، فالتغيرات التي تحصل فيها تعكس الاتجاه العام للإيرادات العامة، ولأجل فهم ذلك سيجري التعرض الى مايأتي:

المطلب الأول: تحليل تطور الايرادات الضريبية ونموها السنوي.

يتضح من خلال الجدول(3) إن الايرادات الضريبية سجلت ارتفاعاً خلال المدة المدروسة ككل(1990–2016) فبعد ان بلغت نحو (1156.5) مليون دينار عام 1990 ازدادت لتصل الى(2990886) مليون دينار عام 2016 وبمتوسط نمو سنوي للمدة كلها بلغ نحو(63.3%) وهو حصيلة التغيرات في المدتين الفرعية الأولى (1990–2003) والفرعية الثانية(2004–2016) ففي المدة الفرعية الأولى(1990–2003) كان متوسط النمو السنوي للإيرادات الضريبية خلالها نحو(78.7%) وكان هذا النمو حصيلة التغيرات في معدلاته خلال تلك المدة فبعد أن كان سلبي(–42.6%) عام 1991 ازدادت لتصل الى(356.7%) عام 1995 على أثر فرض العقوبات الإقتصادية وتراجع الذي حصل في الايرادات النفطية الامر الذي دفع بالحكومة العراقية التوجه نحو تفعيل أهمية الضرائب في الاقتصاد الوطني ومحاولة الاعتماد عليه في تغطية النفقات العامة فضلاً عن التوجه بالاعتماد على الوسائل الأخرى ومنها الاصدار النقدي الجديد وأستمر الحال في تلك المدة وان كان في حالة تقلب وصولاً الى تحقيق معدل نمو سلبي لإيرادات الضريبية بلغ نحو(90.5– %) .

أما خلال المدة الفرعية الثانية (2004–2016) والتي حققت متوسط نمو سنوي بلغ نحو(46.8%) كان على أثر النمو في كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

جدول(3)

تطور الضرائب المباشرة وغير المباشرة في العراق للمدة (1990–2016) مليون دينار

النسبة : مئوية **القيمة: مليون دينار**

السنة	الضرائب مباشرة	الضرائب غير المباشرة	اجمالي الضرائب	النمو السنوي%	مساهمة الضرائب في الايرادات العامة	الضرائب المباشرة/ اجمالي الضرائب	الضرائب غيرالمباشرة/ اجمالي الضرائب
1990	304	852.5	1156.5		13.6	26.3	73.7
1991	226.6	437.4	664	-42.6	15.7	34.1	65.9
1992	438.4	608	1046.4	57.6	20.7	41.9	58.1
1993	1110.3	1546.5	2657	153.9	29.5	41.8	58.2
1994	3272	6059.4	9331.4	251.2	36.4	35.1	64.9
1995	12197	30422	42619	356.7	39.8	28.6	71.4
1996	16645.3	45151.4	61797	45	34.7	26.9	73.1
1997	32547.6	92655.6	125203	102.6	30.5	26	74
1998	55640	147398	203038	62.2	39	27.4	72.6
1999	102472.5	224952	327424.5	61.3	45.5	31.3	68.7
2000	152282.3	292639	444921	35.9	39.3	34.2	65.8
2001	158531	376167	534697.5	20.2	41.5	29.6	70.4
2002	155732.3	429535	585267	9.5	29.7	26.6	73.4
2003	28446.5	27296.3	55743	-90.5	0.3	51	49
1990-2003				78.7	29.7	30	70
2004	73567	127117	200684	260	0.6	36.7	63.3
2005	174623.4	290794	465417.4	131.9	1.2	37.5	62.5
2006	306461	226728	533189.3	14.6	1.1	57.5	42.5
2007	438951.6	208949	647900.6	21.5	1.2	67.7	32.3
2008	578791	360054	938845	44.9	1.2	61.6	38.4
2009	620723.5	558481	1179205	25.6	2.1	52.6	47.4
2010	654134	433073	1087207	-7.8	1.5	60.2	39.8
2011	844482.3	453096	1297578	19.3	1.2	65.1	34.9
2012	1121752	536786	1658538	27.8	1.4	67.6	32.4
2013	1330405	617215	1947620	17.4	1.7	68.3	31.7
2014	1463998	542300	2006298	3	1.9	73	27
2015	1592410	396358	1988768	-0.9	2.1	80.1	19.9
2016	2358502	632384	2990886	50.4	5.5	78.9	21.1
2004-2016				46.8	1.7	68.2	31.8
1990-2016				63.3	16.7	63.2	36.8

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الملحق (1)

والشكل (3) الآتي يبين حقيقة النمو السنوي للايرادات الضريبية في العراق ومدى تقلبها خلال المدة (1990–2016):

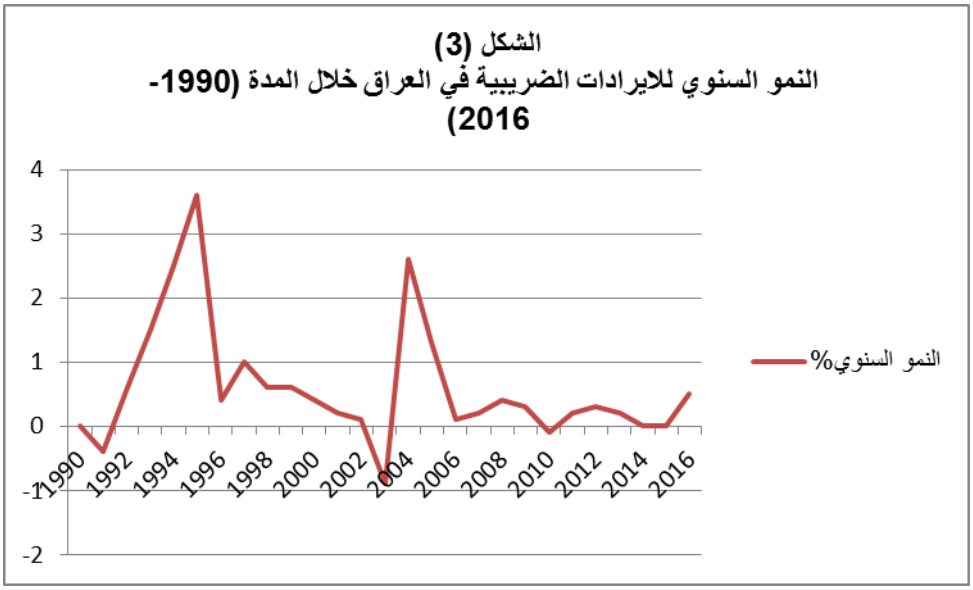

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (3)

المطلب الثاني: تحليل أهمية الايرادات الضريبية في ضوء بعض المؤشرات المالية

لغرض معرفة الدور الذي تلعبه الايرادات الضريبية بكونها أحد أدوات السياسة المالية لابد من التعرف على تحليلها في ضوء بعض المؤشرات المالية الآتية:

اولاً: مؤشر اهمية الايرادات الضريبية

يقيس هذا المؤشر مدى مساهمة أجمالي الضرائب سواءً المباشرة منها أم غير المباشرة في أجمالي الايرادات العامة, أذ يتضح من الجدول(3) نسبة حصول بعض التطور وفقاً لهذا المعيار خلال المدة الفرعية الأولى(1990-2003) بمتوسط مساهمة قدرها نحو(29.7%) مقارنة ومتوسط مساهمة بلغ نحو(1.7%) خلال المدة الفرعية الثانية(2004-2016)، وهذا جاء منسجماً وزيادة الحصيلة من الايرادات النفطية خلال المدة الفرعية الثانية ووصول مساهمتها الى نحو(91.9 %) كمتوسط للمدة نفسها بعد أن كانت حصيلة تلك الايرادات من النفط الخام نحو(42.7%) للمدة الفرعية الأولى(1990-2003)* على اثر ارتفاع اسعار النفط من جهة ورفع العقوبات الإقتصادية بعد عام 2003 فضلاً عن زيادة الانتاج من النفط الخام.

ويتضمن هيكل الايرادات الضريبية من نوعين رئيسين هما الايرادات من الضريبة المباشرة والايرادات من الضريبة غير المباشرة، إذ يتضح من الجدول (3) نفسه قيد التحليل إن مساهمة الضرائب المباشرة في إجمالي الايرادات الضريبية بلغت نحو(63.2%) كمتوسط لمدة الدراسة كلها (1990-2016) وهي

في ذلك تفوق مساهمة مساهمة الضرائب غير المباشرة في إجمالي الايرادات الضريبية والبالغة نحو(36.8%) للمدة كلها أيضا، وكانت تلك الحصيلة تنسجم وحجم التغيرات في مساهمات كل منها في المدد الفرعية .

ففي المدة الفرعية الأولى (1990–2003) كان لمساهمة الضرائب غير المباشرة كمتوسط للمدة المذكورة نحو(70%) فهي تفوق مساهمة الضرائب المباشرة (30%) للمدة نفسها من أجمالي الايرادات الضريبية، نظراً لقيام الحكومة العراقية باعتماد مجموعة من القرارات منها القرار رقم(98) لسنة 1994 المتضمن زيادة الحد الاعلى لقيمة السلع المصدرة والمستوردة من ناحية الغرامات الكمركية [12]، من جهة، والقرار رقم(108) لسنة 1995 وبموجبه تم فرض بعض الرسوم الاضافية الكمركية على السلع المسموح باستيرادها[13]، من جهة أخرى، فضلاً عن توجه الحكومة أنذاك بأجراء بعض التعديلات على الرسوم الكمركية وعلى بعض السلع ومنها الأقمشة والألبسة والمشروبات الكحولية[14].

ويشار عادةً الى انخفاض الأهمية النسبية لمساهمة الضرائب المباشرة في إجمالي الحصيلة في الضرائب كافة يعد مؤشراً على عدم تحقيق الاهداف من الضريبة في ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية[15]، وهذا ينسجم مع ما يحصل في النظام الضريبي العراقي وتوجهه في هذا المجال خلال المدة الفرعية الاولى (1990–2003) ، أما ما يتعلق بالمدة الفرعية الثانية (2004–2016) فأن الحصيلة من الضرائب المباشرة في المتوسط كانت ذا مساهمة في إجمالي الضرائب الأكبر(68.2%) فيما يتعلق بمساهمة الضرائب غير المباشرة الى إجمالي الحصيلة الضريبية (31.8%) في المتوسط ايضاً لتلك المدة على الرغم من انها لم تكن على نفس المنوال لسنوات تلك المدة, فبعد ان كانت مساهمة الضرائب المباشرة نحو(51%) عام 2003 انخفضت الى(36.7%) عام 2004والى (37.5%) عام 2005 وقد جاء ذلك على أثر ما قامت به سلطة الائتلاف بعد عام 2003 بالتوجه نحو إيقاف العمل بما يتعلق بالتشريعات الضريبية بالاعتماد على الامر ذي الرقم (49) والذي بموجبه جرى تحديد اسعار الضريبة العليا من نسب تتراوح بين(40%–60%) لاسيما ما يتعلق بضريبة الشركات وذلك الى اسعار ضريبة تتراوح بين (3%–15%) فضلاً عن مجموعة من السماحات الضريبية [16] ، وما آلت اليه مسألة رفع العقوبات الإقتصادية بعد عام 2004 من تحسن في إستيرادات العراق على أثر اعادة استيفاء الضرائب الكمركية من خلال أمر سلطة الائتلاف المرقم(38) لسنة 2003[17]، مما ساهم ذلك في رفع مساهمة الضرائب غير المباشرة في الحصيلة الضريبية ككل للسنوات(2005,2004) بنسب قدرها (62.5,63.3) على التوالي لكل منهما. أما ما تلاها من سنوات لاحقة خلال تلك بعد عام 2006 بدأ التحسن الواضح في إرتفاع الحصيلة من الضرائب المباشرة وزيادة مساهمتها من نحو(57.5%) عام 2006 الى (80.1%) عام 2015 وصولاً الى مساهمة بلغت نحو (78.9%) عام 2016 مع تراجع

في مساهمة الضرائب غير المباشرة من الحصيلة الضريبية ككل من نحو(42.5%) عام 2006الى نحو(21.1%) عام 2016 وبالإمكان ايعاز ذلك الى الإهمال الذي طال قطاع الصناعة خلال تلك المدة ومن ثم انخفاض مساهمة ضرائب الانتاج وكذلك انخفاض مساهمة الضرائب الكمركية في إجمالي الضرائب[18] لاسيما وإن العراق خلال هذه المدة يعتمد في تمويل نفقاته العامة على الايرادات من النفط الخام بعد التحسن في أسعار النفط من جهة واستئناف تصدير النفط من جهة اخرى.

والشكل (4) يبين مساهمة كل من الضرائب المباشرة وغير المباشرة.

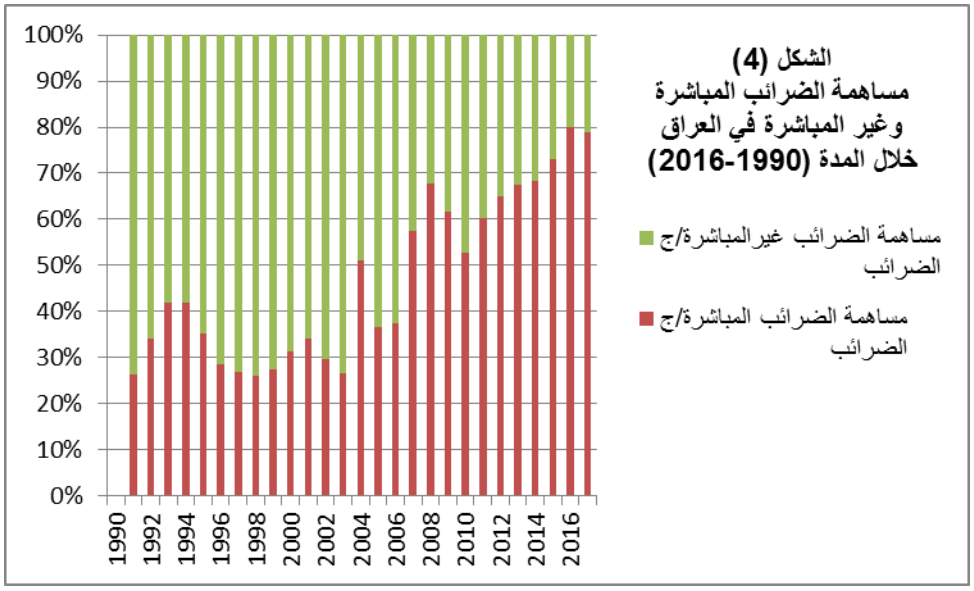

المصدر: من إعداد الباحثان بالاعتماد على الجدول (4)

ثانياً: مؤشر قدرة الحكومة في توظيف الايرادات الضريبية

ويقيس هذا المؤشر مدى امكانية السلطة المالية في توظيف الموارد المالية لتمويل المشاريع الإقتصادية والذي بالإمكان الحصول عليه من خلال نسبة الايرادات الضريبية الى GDP[19]

فمن خلال الجدول(4) يتضح إن الضرائب وفقاً لهذا المعيار حققت نسبة قدرها(0.9%) لمتوسط مدة البحث كلها(1990–2016) فبعد ان كانت في بدايتها 1990 نحو(2.1%) تراجعت لتصل في نهاية المدة عام 2016 الى نحو(1.5%) وقد جاء هذا الانخفاض منسجماً وضعف الجهود الحكومية في تفعيل دور القطاع الخاص على أثر السياسة الإقتصادية المتبعة والغائها لبعض الضرائب عام 2003 واصدار بعض الاوامر من سلطة الائتلاف المشار اليها سلفاً في تخفيض الاسعار الضريبية الى حدود دنيا فضلاً عن الاعفاءات الضريبية ,ودلالة ذلك هو انخفاض متوسط المؤشر قيد البحث من (1%) للمدة الفرعية الأولى (1990–2003) الى(0.7%) كمتوسط للمدة الفرعية الثانية(2004–2016).

جدول(4)

أهمية الايرادات الضريبية في ضوء بعض المؤشرات المالية في العراق للمدة (1990–2016) النسبة مئوية : القيمة: مليون دينار

السنة	الضريبة المباشرة	اجمالي الضرائب	الايرادات العامة	الضرائب / الايرادات العامة	GDP	النفقات العامة	الضرائب / GDP	الضرائب/ النفقات العامة	الضرائب المباشرة/ اجمالي الضرائب
1990	304	1156.5	8491	13.6	55926.5	14179	2.1	8.2	26.3
1991	226.6	664	4228	15.7	42451.6	17497	1.6	3.8	34.1
1992	438.4	1046.4	5047	20.7	115108.4	32883	0.9	3.2	41.9
1993	1110.3	2657	8997	29.5	321646.9	68954	0.8	3.9	41.8
1994	3272	9331.4	25659	36.4	1658326	199442	0.6	4.7	35.1
1995	12197	42619	106986	39.8	6695843	690783	0.6	6.2	28.6
1996	16645.3	61797	178013	34.7	6500925	542541	1	11.4	26.9
1997	32547.6	125203	410537	30.5	15093144	605802	0.8	20.7	26
1998	55640	203038	520430	39	17125848	920501	1.2	22.1	27.4
1999	102472.5	327424.5	719065	45.5	34464013	1033552	1	31.7	31.3
2000	152282.3	444921	1133034	39.3	50213700	1498700	0.9	29.7	34.2
2001	158531	534697.5	1289246	41.5	41314569	2069727	1.3	25.8	29.6
2002	155732.3	585267	1971125	29.7	41022927	2518285	1.4	23.2	26.6
2003	28446.5	55743	15985526	0.3	29585789	4901961	0.2	1.1	51
1990-2003				29.7			1	14	32.9
2004	73567	200684	32988850	0.6	53235359	31521436	0.4	0.6	36.7
2005	174623.4	465417.4	40435740	1.2	73533599	30831142	0.6	1.5	37.5
2006	306461	533189.3	49055544	1.1	95587955	38806579	0.6	1.4	57.5
2007	438951.6	647900.6	54964849	1.2	111455813	39308348	0.6	1.6	67.7
2008	578791	938845	80641040	1.2	157026062	67277197	0.6	1.4	61.6
2009	620723.5	1179205	55243526	2.1	130643200	55589721	0.9	2.1	52.6
2010	654134	1087207	70178223	1.5	162064566	70134201	0.7	1.6	60.2
2011	844482.3	1297578	108989089	1.2	217327107	78757667	0.6	1.6	65.1
2012	1121752	1658538	119817224	1.4	254225491	105139576	0.7	1.6	67.6
2013	1330405	1947620	113840076	1.7	271091778	119127556	0.7	1.6	68.3
2014	1463998	2006298	105553850	1.9	260610438	112181126	0.8	1.8	73
2015	1592410	1988768	94048400	2.1	209491918	70397500	0.9	2.8	80.1
2016	2358502	2990886	54323100	5.5	196536351	52303100	1.5	5.7	78.9
2004-2016				1.7			0.7	2	62.1
1990-2016				16.7			0.9	8.4	46.5

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الملحق (1)

ثالثاً: مؤشر تغطية الايرادات الضريبية

استناداً الى هذا المؤشر يمكن التعرف على مدى قدرة الحكومة العراقية على تمويل النفقات العامة من خلال نسبة الايرادات الضريبية الى النفقات العامة[20]، فبموجب البيانات الواردة في الجدول(4) قيد التحليل، يتضح إن نسبة المؤشر كانت خلال المدة الفرعية الأولى (1990–2003) في المتوسط نحو نحو(14%) الأكبر من نسبته خلال المدة الفرعية الثانية (2004–2016) والبالغ بالمتوسط أيضاً نحو(2%) أي انخفاض بفارق(12) نقطة مئوية، وكان هذا التراجع منسجماً بشكل رئيس الى انخفاض العائدات من الضرائب ككل مقارنةً وزيادة حجم النفقات العامة خلال تلك المدة, فضلاً عن أسباب اخرى تم الاشارة اليها سابقاً, وهذا مما يعكس عن ضعف امكانية السلطة المالية على التحكم بالحصيلة الضريبية وقدرتها في تمويل النفقات العامة محققة متوسط لمدة الدراسة كلها (1990–2016) نحو(8.4%) لتأتي بالمرتبة الثانية بعد نسبة مؤشر الايرادات النفطية في تمويلها للنفقات العامة، وهذا يعد بالأمر الطبيعي في الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاداً ريعياً يعتمد بشكل رئيس على العائدات من النفط الخام في تمويل النفقات العامة ومن ثم في التنمية الاقتصادية.

المبحث الرابع: تحليل تطور الايرادات الاخرى وأهميتها في ضوء بعض المؤشرات المالية

المطلب الأول: تحليل تطور الايرادات الاخرى ونموها السنوي.

تتضمن تلك الايرادات (ايرادات الدولة من الشركات المملوكة والايجارات من عقارات الدولة ، الايرادات من الرسوم، الايرادات من بيع الموجودات المالية، ايرادات المساهمات الاجتماعية، ايرادات أرباح القطاع العام، ايرادات المنح والقروض، وايرادات الغرامات)، وقد تعرض مجمل تلك الايرادات الى تقلبات في إتجاهاتها السنوية، فبعد أن كان نموها السنوي بنسبة نمو سلبية نحو (51.6- %) عام 1991 انخفض الى نحو(38.3-%)عام 2003 محققاً معدل نمو سنوي كمتوسط للمدة الفرعية الأولى نحو(58.9%) على أثر التقلبات السنوية في النمو بين الانخفاض تارة والارتفاع تارة اخرى، كما تعرضت المدة الفرعية الثانية هي الاخرى الى تلك التقلبات وصولاً الى تحقيق معدل نمو سنوي في المتوسط نحو(69.6%) خلال السنوات (2004–2016) وبالتالي تحقيق متوسط نمو سنوي للمدة المدروسة كلها (1990–2016) بحدود(64.1%)، ويعزى السبب الرئيس في ذلك التقلب الى الأسباب التي تأثرت بها مكونات الايرادات العامة بما فيها النفطية والضريبية والتي تم الاشارة اليها سلفاً بما فيها انعكاسات حرب الخليج الثانية عام 1991 وماتبعها عقوبات إقتصادية، ومن ثم نتائج برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء خلال المدة الفرعية الأولى، والانعكاسات الايجابية والسلبية لتقلبات أسعار النفط خلال المدة الفرعية الثانية(2004–2016).

جدول(5)

تطور الايرادات الاخرى باستثناء الضريبية والنفطية في العراق للمدة (1990–2016)

النسبة : مئوية **القيمة: مليون دينار**

السنة	شركات مملوكة	ايجار	اخرى	اجمالي الايرادات الاخرى	النمو السنوي %
1990	2678	75	481.5	3234.5	
1991	1286	49	229	1564	-51.6
1992	1270	66	464.6	1800.6	15.1
1993	1838	116	1486	3440	91
1994	2805	115	8407.6	11327.6	229.3
1995	6659	344	30164	37167	228.1
1996	21356	533	36627	58516	57.4
1997	55421	3776	26237	85434	46
1998	84636	4638	59118	148392	73.7
1999	75658	6111	75271.5	157040.5	5.8
2000	142294	6819	80800	229913	46.4
2001	165907	8266	175.5	174348.5	-24.2
2002	274849	10255	41254	326358	87.2
2003	34918	1852	164613	201383	-38.3
1990-2003	62255.36	3072.5	37523.48	102851.3	58.9
2004	40023	4257	150886	195166	-3.1
2005	90496	12391	418935.6	521822.6	167.4
2006	373732	16094	1259329	1649155	216
2007	1453686	17523	896439.4	2367648	43.6
2008	2204067	18281	1182847	3405195	43.8
2009	2831664	18954	1023504	3874122	13.8
2010	3329169	19364	2148283	5496816	41.9
2011	3765257	20125	664527.7	4449910	-19
2012	693054	21584	6117847	6832485	53.5
2013	6325804	–	115951	6441755	-5.7
2014	2541300	–	61102	2602402	-59.6
2015	1045339	–	12365293	13410632	415.3
2016	682789	–	12380403	13063192	-2.6
2004-2016	1952029	16508.11	2983488	4946946	69.6
1990-2016	939650.4	8110.854	1405293	2351895	64.1

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الملحق (1)

المطلب الثاني: تحليل أهمية الايرادات الاخرى في ضوء بعض المؤشرات المالية

وفي هذا المجال سيتم التعرض الى أهمية تلك الايرادات في ضوء بعض المؤشرات المالية:

أولا: مؤشر أهمية الايرادات الاخرى

يتضمن هيكل الايرادات الاخرى بإستثناء الضرائب المباشرة وغير المباشرة المشار اليها سلفاً، والجدول(6) الآتي يوضح مساهمة تلك الايرادات مجتمعة، إذ سجلت انخفاضاً في المتوسط خلال المدة الفرعية الثانية (2004–2016) وصولاً الى مساهمة قدرها (6.5%) مقارنة بنسبة مساهمة كمتوسط للمدة الفرعية الأولى البالغة نحو(27.4%) ، ويعزى السبب الرئيس في ذلك الى تنامي مساهمة كل من الايرادات النفطية من جهة، والايرادات الضريبية من جهة اخرى للأسباب التي تم الاشارة اليها سابقاً في تحليل هذه المكونات من الايرادات العامة.

ثانيا: مؤشر قدرة الحكومة في توظيف الايرادات الاخرى

ومن خلال هذا المؤشر يمكن التعرف على إمكانية السلطة المالية في توظيف الايرادات الأخرى لتمويل مشاريع التنمية الاقتصادية وذلك من خلال نسبة تلك الايرادات الى الناتج المحلي الاجمالي، وانسجاماً مع البيانات الواردة في الجدول (6) نفسه، يتضح إن الايرادات الاخرى حققت نسبة قدرها (1.9%) للمدة كلها (1990–2016)، فبعد أن كانت في بدايتها نحو(5.8%) عام 1990 إنخفضت الى نحو(2.7%) عام 2016، وإن كانت المدة الفرعية الثانية قد سجلت إرتفاعاً بمقدار(1.4) نقطة مئوية مقارنة والمدة الفرعية الأولى.

ثالثا: مؤشر تغطية الايرادات الاخرى

ومن خلاله يمكن التعرف على قدرة الحكومة العراقية من خلال ايراداتها الاخرى في تمويل النفقات العامة، ووفقاً الى ما جاء في بيانات الجدول (6) نفسه، يتضح إن ما تشكله نسبة الايرادات الأخرى الى النفقات العامة في المتوسط بلغت للمدة كلها(1990–2016) نحو(9.2%)، وهي الأقل مقارنة ونسبة هذا المؤشر فيما يتعلق بتغطية كل من الايرادات النفطية (71.08%)*والايرادات الضريبية(8.4%)**، ويعزى السبب في ذلك الى إرتفاع حجم الحصيلة الايرادية سواءً من النفط أم من الضرائب خلال مدة الدراسة ، وكانت نسبة مؤشر تغطية الايرادات الاخرى في المدة الفرعية الثانية أقل من مستواها في المدة الفرعية الأولى، اذ ان هذه الايرادات لاتزال محدودة اذا ماقورنت بمساهمة الايرادات العامة الاخرى نظرا لعدم الفاعلية الحكومية في حصر الموجودات غير المالية وانتشار الفساد المالي والتدهور الذي تعاني منه مؤسسات القطاع العام ومنها الصناعي لاسيما وان اغلب المؤسسات الصناعية تعرضت للتقادم في

معداتها فضلا عن سياسة الاغراق التي تتبعها البلدان المصدرة للعراق من السلع رديئة النوعية اسهمت بتوقف معظم المصانع العراقية يرافقها تدور الوضع الامني خلال السنوات السابقة والذي اصاب القطاعات الاقتصادية المختلفة[21]

جدول(6)

اهمية الايرادات الاخرى في ضوء بعض المؤشرات المالية في العراق للمدة (1990-2016)

السنة	اجمالي الايرادات الاخرى	النمو السنوي%	الايرادات العامة	GDP	النفقات العامة	الايرادات الاخرى/ الايرادات العامة	الايرادات الاخرى/ النفقات العامة	الايرادات الاخرى/ GDP
1990	**3234.5**		**8491**	55926.5	14179	38.1	22.8	5.8
1991	**1564**	**-51.6**	**4228**	42451.6	17497	37	8.9	3.7
1992	**1800.6**	**15.1**	**5047**	115108.4	32883	35.7	5.5	1.6
1993	**3440**	**91**	**8997**	321646.9	68954	38.2	5	1.1
1994	**11327.6**	**229.3**	**25659**	1658326	199442	44.1	5.7	0.7
1995	**37167**	**228.1**	**106986**	6695843	690783	34.7	5.4	0.6
1996	**58516**	**57.4**	**178013**	6500925	542541	32.9	10.8	0.9
1997	**85434**	**46**	**410537**	15093144	605802	20.8	14.1	0.6
1998	**148392**	**73.7**	**520430**	17125848	920501	28.5	16.1	0.9
1999	**157040.5**	**5.8**	**719065**	34464013	1033552	21.8	15.2	0.5
2000	**229913**	**46.4**	**1133034**	50213700	1498700	20.3	15.3	0.5
2001	**174348.5**	**-24.2**	**1289246**	41314569	2069727	13.5	8.4	0.4
2002	**326358**	**87.2**	**1971125**	41022927	2518285	16.6	13	0.8
2003	**201383**	**-38.3**	**15985526**	29585789	4901961	1.3	4.1	0.7
1990-2003		**58.9**				**27.4**	**10.7**	**1.3**
2004	**195166**	**-3.1**	**32988850**	53235359	31521436	0.6	0.6	0.4
2005	**521822.6**	**167.4**	**40435740**	73533599	30831142	1.3	1.7	0.7
2006	**1649155**	**216**	**49055544**	95587955	38806579	3.4	4.2	1.7
2007	**2367648**	**43.6**	**54964849**	111455813	39308348	4.3	6	2.1
2008	**3405195**	**43.8**	**80641040**	157026062	67277197	4.2	5.1	2.2
2009	**3874122**	**13.8**	**55243526**	130643200	55589721	7	7	3
2010	**5496816**	**41.9**	**70178223**	162064566	70134201	7.8	7.8	3.4
2011	**4449910**	**-19**	**108989089**	217327107	78757667	4.1	5.7	2
2012	**6832485**	**53.5**	**119817224**	254225491	105139576	5.7	6.5	2.7
2013	**6441755**	**-5.7**	**113840076**	271091778	119127556	5.7	5.4	2.4
2014	**2602402**	**-59.6**	**105553850**	260610438	112181126	2.5	2.3	1
2015	**13410632**	**415.3**	**94048400**	209491918	70397500	14.3	19	6.4
2016	**13063192**	**-2.6**	**54323100**	196536351	52303100	24	25	6.6
2004-2016		**69.6**				**6.5**	**7.4**	**2.7**
1990-2016		**64.1**				**17.7**	**9.2**	**1.9**

المصدر: من اعداد الباحثان بالاعتماد على الملحق (1)

الخاتمة.

أولاً: الاستنتاجات

1. تحتل الايرادات العامة أهمية واسعة في الإقتصاد العراقي نظرا لما تؤديه من دور مهم في أهميتها لاسيما هيمنة الايرادات من النفط الخام بكونها المصدر الأساس في تمويل الموازنة العامة للدولة العراقية وتكوينها نحو نصف الناتج المحلي الاجمالي وكمصدر مهم في تمويل التنمية الاقتصادية في العراق، اذ ان النمو في الايرادات النفطية كان الأسرع من نمو الايرادات الضريبية خلال مدة البحث بالنظر لدور الإيرادات النفطية الكبير في تغطية وتمويل النفقات العامة وقصور النظام الضريبي في تغطية تلك النفقات، إذ إن حصيلة النمو المرتفعة في مجال الايرادات العامة جاءت انعكاساً للنمو المتسارع في مجال النمو السنوي للإيرادات النفطية وإن كان هناك بعض التقلب في بعض السنوات.

2. في ضوء بعض المؤشرات المالية فقد أظهرت النتائج من خلال مؤشر قدرتها في توظيف الموارد المالية اي الايرادات العامة الى الناتج المحلي الاجمالي نحو (26.6%) كانت قدرة الايرادات النفطية في هذا المجال نحو (23.6%) والضريبية نحو (0.9%) لمدة الدراسة كلها في حين كان مؤشر قدرة الايرادات العامة في تمويل النفقات العامة (نسبة الايرادات العامة الى النفقات الحكومية) نحو (89.8%) وحصلت الايرادات النفطية منه على نحو (71.8%) اما الضريبية بنحو (8.4%) بينما يقل ذلك الدور بالنسبة للايرادات الاخرى، وهذا مما يؤكد أن قطاع النفط يحتل أهميه كبيرة في الإقتصاد الوطني العراقي بوصفه إقتصاداً ريعياً معتمداً على الايرادات من النفط الخام.

3. نظراً لتعرض قطاع النفط الى التقلبات مستمرة بسبب التقلبات في أسعار النفط العالمية والتحديات التي رافقت إنتاجه بدءاً بانعكاسات الحرب العراقية الايرانية وما أحرزته من نتائج أثرت سلباً في المنشأت النفطية ومن ثم التاثير سلباً في قطاع الصناعة التحويلية.

4. وفي مجال الايرادات الضريبية فقد تسيدت الضرائب غير المباشرة في إجمالي الايرادات الضريبية فكانت مساهمتها نحو(63.2%) كمتوسط لمدة الدراسة كلها (1990–2016) وهي في ذلك تفوق مساهمة الضرائب والبالغة نحو(36.8%) للمدة كلها أيضا، وهذا يعد مؤشراً على عدم تحقيق الاهداف من الضريبة في ما يتعلق بالعدالة الاجتماعية.

5. إن الضرائب وفقاً لمعيار قدرة الحكومة في توظيف الايرادات الضريبية حقق نسبة قدرها(0.9%) لمتوسط مدة البحث كلها(1990–2016) وهو في ذلك يعد منخفضا ومنسجماً وضعف الجهود الحكومية في تفعيل دور القطاع الخاص على أثر السياسة الإقتصادية المتبعة والغائها لبعض الضرائب عام 2003 واصدار بعض الاوامر من سلطة الائتلاف المشار اليها سلفاً في تخفيض الاسعار الضريبية الى حدود دنيا فضلاً عن الاعفاءات الضريبية ,

6. ووفقا لمؤشر تغطية الايرادات الضريبية أو قدرة الحكومة في تمويل النفقات العامة بلغ نحو(8.4%) مما يعكس عن ضعف امكانية السلطة المالية على التحكم بالحصيلة الضريبية وقدرتها في تمويل النفقات العامة وهذا يعد بالأمر الطبيعي في الاقتصاد العراقي بكونه اقتصاداً ريعياً يعتمد بشكل رئيس على العائدات من النفط الخام في تمويل النفقات العامة ومن ثم في التنمية الاقتصادية.

7. وأخيرا وليس آخراً، ثبت البحث عدم تحقيق ماجاء بفرضيته ذلك ان الايرادات العامة النفطية منها أم الضريبية تعاني من حالة التقلب المستمر على حد سواء.

ملحق (1)

بعض المتغيرات الاقتصادية في العراق للمدة (1990-2016) بملايين الدنانير

السنة	GDP	ضريبة مباشرة	ضريبة غير مباشرة	شركات مملوكة	إيجار	اخرى	إيرادات نفطية	إيرادات عامة	نفقات عامة
1990	55926.5	304	852.5	2678	75	481.5	4100	8491	14179
1991	42451.6	226.6	437.4	1286	49	229	2000	4228	17497
1992	115108.4	438.4	608	1270	66	464.6	2200	5047	32883
1993	321646.9	1110.3	1546.5	1838	116	1486	2900	8997	68954
1994	1658325.8	3272	6059.4	2805	115	8407.6	5000	25659	199442
1995	6695842.9	12197	30422	6659	344	30164	27200	106986	690783
1996	6500924.6	16645.3	45151.4	21356	533	36627	57700	178013	542541
1997	15093144	32547.6	92655.6	55421	3776	26237	199900	410537	605802
1998	17125848	55640	147398	84636	4638	59118	169000	520430	920501
1999	34464013	102472.5	224952	75658	6111	75271.5	234600	719065	1033552
2000	50213700	152282.3	292639	142294	6819	80800	458200	1133034	1498700
2001	41314569	158531	376167	165907	8266	175.5	580200	1289246	2069727
2002	41022927	155732.3	429535	274849	10255	41254	1059500	1971125	2518285
2003	29585789	28446.5	27296.3	34918	1852	164613	15728400	15985526	4901961
2004	53235359	73567	127117	40023	4257	150886	32593000	32988850	31521436
2005	73533599	174623.4	290794	90496	12391	418935.6	39448500	40435740	30831142
2006	95587955	306461	226728	373732	16094	1259329	46873200	49055544	38806579
2007	111455813	438951.6	208949	1453686	17523	896439.4	51949300	54964849	39308348
2008	157026062	578791	360054	2204067	18281	1182847	76297000	80641040	67277197
2009	130643200	620723.5	558481	2831664	18954	1023504	50190200	55243526	55589721
2010	162064566	654134	433073	3329169	19364	2148283	63594200	70178223	70134201
2011	217327107	844482.3	453096	3765257	20125	664527.7	98241600	108989089	78757667
2012	254225491	1121752	536786	693054	21584	6117847	111326200	119817224	105139576
2013	273587529	1330405	617215	6325804	-	115951	105450700	113840076	119127556
2014	266420385	1463998	542300	2541300	-	61102	100778300	105553850	112181126
2015	207876192	1592410	396358	1045339	-	12365293	78649000	94048400	70397500
2016	196536351	2358502	632384	682789	-	12380403	38269022	54323100	52303100

المصدر:

1. وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم التخطيط والمتابعة، إيرادات الضرائب من 2014 الى 2016.
2. وزارة المالية، الهيئة العامة للضرائب، قسم الاحصاء والأبحاث، إيرادات الضرائب لسنوات متفرقة.

3. وزارة المالية، الدائرة الاقتصادية، قسم السياسة الضريبية، إيرادات الضرائب للسنوات من 2004 إلى 2013.
4. وزارة المالية، الحسابات الختامية لسنوات متفرقة.
5. وزارة التخطيط ، الجهاز المركزي للاحصاء ، الحسابات القومية
6. وزارة التخطيط، الجهاز المركزي للإحصاء، المجموعة الإحصائية لسنوات مختلفة.
7. البنك المركزي العراقي، المديرية العامة للإحصاء والأبحاث، قسم الإحصاءات الداخلية، المؤشرات المالية لسنوات متفرقة.

الهوامش:

(1) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط (أوبك)،التقرير السنوي الإحصائي لعام 2016،ص8.

(2) وزارة التخطيط ،الاستراتيجية الوطنية المتكاملة للطاقة(2013-2030) ،ص8.

(3)falah.k.ali alrubaie، analysis of changes: in the orientation of economic policy in Iraq ، mpra paber no ،28371,posted January 2011,pp(9-15).

(4) صدر قرار مجلس الامن الرقم(986) برنامج النفط مقابل الغذاء والدواء.

(5)منتظر سعد البطاط، الاثار الإقتصادية لتطبيق قانون النفط والغاز في العراق، جامعة البصرة ،كلية الادارة والاقتصاد، مجلة الغري للعلوم الإقتصادية والادارية العدد17 ، ص62-63.

(6) د. جعفر طالب محمد وكوثر محمد دهيمة، السياسة النفطية العراقية ودورها في اقتصاده، دراسة مقارنة، جامعة واسط، كلية الادارة والاقتصاد، ص-17

(7) منظمة الاقطار العربية المصدرة للنفط -أوبك، التقرير الاحصائي السنوي للسنوات(2013، 2016)، صفحات متفرقة.

(8) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول/ أوبك، تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون لسنة 2009.

(9) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول/ أوبك، تقرير الأمين العام السنوي السادس والثلاثون لسنة 2009.

(10) منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول/أوبك ، التقرير الاحصائي السنوي لسنة 2016، ص101.

(11) OPEC ، Organization of the Petroleum Exporting Countries , Annual Statistical Bulletin -2005.

✸ راجع في ذلك الجدول(2)

(12) جريدة الوقائع العراقية(3522) 1994/8/8

(13) جريدة الوقائع العراقية(3586)1995/10/23

(14) قرار رقم 90 لسنة 2001، الوقائع العراقية العدد(3869) 2001/2/13 وقرار رقم 102لسنة 2001، الوقائع العراقية العدد(3897) 2001/9/24

(15) عدنان الهندي وفيصل فخري مراد، مبادئ الادارة المالية العامة واقتصادياتها الجزء الاول(مصادر الاحوال العامة واستخداماتها)، ص51.

(16) تهامن رايم، الاصلاح الضريبي في العراق، وقائع ندوة النظام الضريبي، مجلة الاصلاح الضريبي، العدد5، 2006، ص6-7.

(17) جريدة الوقائع العراقية، العدد، 2003/9/19

(18) رائد خضر عبد العزاوي، الاصلاح الضريبي ودوره في زيادة الايرادات الضريبية في العراق، رسالة ماجستير غير منشورة، القادسية: جامعة القادسية، 2018، ص94.

(19) عبد الرزاق الفارس، الحكومة والفقراء والانفاق العام، دراسة لظاهرة عجز الموازنة وأثرها الإقتصادي في البلدان العربية، ط1، بيروت: مركز دراسات الوحدة العربية، 1997، ص86.

(20) نزار كاظم الخيكاني، امكانات السياستين النقدية والمالية في التأثير على بعض المتغيرات الإقتصادية الكلية-مصر واليابان، دراسة حالة اطروحة دكتوراه غير منشورة، الكوفة، جامعة الكوفة، 2008،، ص98.

✸ راجع في ذلك الجدول(2).

✸✸ راجع في ذلك الجدول(3).

✸✸ راجع في ذلك الجدول(3).

(21)عبد القادر فخري العامري، دور الموارد المالية الحكومية في تحقيق مؤشرات التنمية البشرية في العراق للمدة (2003-2014)، رسالة ماجستير غير منشورة، (العراق: جامعة الانبار- كلية الادارة والاقتصاد، 2017)، ص 57-60.